

و- اختبارات التوترات الجيوسياسية في العالم

على البنوك القيام بالاختبارات التالية والتي تخص أثر التوترات الجيوسياسية في العالم على البنوك بحيث يتم احتساب أثر السيناريوهين التاليين (Multi Factor Shock) على الديون غير العاملة والمخصصات والأرباح ونسب كفاية رأس المال لدى البنوك:

• السيناريو متوسط الشدة:

1. تعثر 15% من التسهيلات الممنوحة لقطاعات السياحة والنقل ومستوردي قطاع الجملة من السلع الأساسية وذلك بتصنيف التسهيلات الممنوحة لهم كتسهيلات غير عاملة.
2. تعثر 5% من التسهيلات الممنوحة للأفراد وذلك بتصنيف التسهيلات الممنوحة لهم كتسهيلات غير عاملة.
3. انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 20%.
4. انخفاض أرباح فروع البنك والشركات التابعة له في الخارج بنسبة 20%، وذلك للبنوك التي لديها فروع أو شركات تابعة خارجية.

• السيناريو الأكثر شدة:

1. تعثر 30% من التسهيلات الممنوحة لقطاعات السياحة والنقل ومستوردي قطاع الجملة من السلع الأساسية وذلك بتصنيف التسهيلات الممنوحة لهم كتسهيلات غير عاملة.
2. تعثر 10% من التسهيلات الممنوحة للأفراد وذلك بتصنيف التسهيلات الممنوحة لهم كتسهيلات غير عاملة.
3. انخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 40%.
4. انخفاض أرباح فروع البنك والشركات التابعة له في الخارج بنسبة 40%، وذلك للبنوك التي لديها فروع أو شركات تابعة خارجية.

ز- اختبارات مخاطر التشغيل

بالنسبة لاختبارات مخاطر التشغيل فعلى البنك وضع ثلاث فرضيات على الأقل لأحداث تشغيلية محتملة وقياس أثرها على ربحية البنك ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي لديه، على أن تتضمن هذه الاختبارات ما يلي:

- اختبار حول احتمالية حدوث هجمات سيبرانية بشكل أكبر نظراً للاحتمالية تزايد المخاطر السيبرانية الناتجة عن زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية وزيادة استخدام طرق الدفع الإلكتروني الذي سرعت به جائحة كورونا.

« اختبارين حول احتمالية حدوث سطو مسلح على أحد أفرع البنك أو عملية احتيال داخلي أو احتراق لأبنية البنك، أو خسارة البنك لبعض القضايا المقامة ضده، أو تغيير سلوك البنوك المراسلة أو إجراء رقابي يؤثر على سمعة البنك مثل إيقاع عقوبة على البنك من قبل السلطة الرقابية في الدولة الأم أو الدولة المضيفة نتيجة مخالفة البنك بشكل جوهري لأي من القوانين أو الأنظمة أو التعليمات أو قيامه بممارسات مصرفية غير آمنة أو غير سليمة... إلخ.

جـ الاختبارات الضاغطة الإضافية

بالإضافة إلى الاختبارات المحددة أعلاه، على البنك إجراء اختبارات إضافية بما يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهه، وبما لا يقل عن اختبار واحد إضافي لكل نوع من أنواع المخاطر المشار إليها أعلاه.

ثانياً: اختبارات السيناريوهات

إن السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة تمثل حالات افتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض زيادة حدة التوترات الجيوسياسية في العالم والمنطقة وما تشكله من تحديات للاقتصاد الوطني التي من أهمها الحرب على قطاع غزة، واستمرار التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية وما ينتج عنها من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع نسب التضخم مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. لقياس أثر هذه الفرضيات على البنوك فإنه عادة يتم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما يمكن استخدام متغيرات أخرى مثل نسبة البطالة ومعدل التضخم وأسعار الفائدة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لسنة قادمة فإنه يتم استخدام منهجية تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات (Multiple Regression Analysis) وفق النموذج التالي:

$$NPL = \beta_0 + \beta_1 NPL_{(-1)} + \beta_2 X_1 + \beta_3 X_2 + \dots + \beta_n X_n + e$$

حيث أن:

NPL: نسبة الديون غير العاملة المتوقعة كما في نهاية عام 2025.

β_0 : ثابت.